دليل للعمل داخل سجون النساء في لبنـــان

دليل للعمل داخل سجون النساء في لبنـــان

Cover Designed by GREENLINES Graphic

LAU
الجامعة اللبنانية الأميركية
ebanese American University

INSTITUTE FOR
WOMEN'S STUDIES
IN THE ARAB WORLD

دليل للعمل
داخل سجون النساء في لبنان
2011

أنيتا فرح نصّار

معهد الدراسات النسائية في العالم العربي
الجامعة اللبنانية الأميركية

أُعد هذا الدليل من قبل أنيتا فرح نصّار، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي - الجامعة اللبنانية الأميركية
و أُنتج بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في لبنان.

صنـدوق الأمـم المتحدة للسـكان

مراجعة: د. دِما دبّوس - سنسنغ
البحث ومراجعة الأدبيّات: ميساء الحاج
جمع مادة البيانات: كارول خاطر
تدقيق لغوي: فريدريك جُيم

معهد الدراسات النسائية في العالم العربي - الجامعة اللبنانية الأميركية
بيروت - لبنان
ص. ب. 5053 - 13
شوران - بيروت - 28011102
هاتف: 786456 1 961
فاكس: 791645 1 961
البريد الإلكتروني: iwsaw@lau.edu.lb
الموقع الإلكتروني: http://iwsaw.lau.edu.lb

صندوق الأمم المتّحدة للسكان في لبنان (UNFPA)
بيروت - لبنان
ص. ب. 3216 - 11
هاتف: 962580 1 961
فاكس: 962581 1 961
البريد الإلكتروني: info-lebanon@unfpa.org
الموقع الإلكتروني: www.unfpa.org.lb

رفع مسؤولية: إنّ وجهات النظر والآراء الواردة في هذا التقرير لا تمثّل بالضرورة سياسة أي وكالة محدّدة أو آرائها.

© حقوق الطبع محفوظة لمعهد الدراسات النسائية في العالم العربي- الجامعة اللبنانية الأميركية وصندوق الأمم المتّحدة للسكان في لبنان.
الطبعة الأولى 2011
ISBN: 978-9953-0-2074-7

وفي اليَمَن، يتعدّى انتهاك حقوق السجينات والموقوفات النقص الحاد في الغذاء والرعاية الصحّية وغياب التصنيف. فبحسب لجنة الحرّيات العامّة وحقوق الإنسان في مجلس النواب[67]:

* ليس هناك عناصر نسائيّة متخصّصة (شرطة نسائية) في سجن حجّة للقيام بمهام رعاية وحراسة قسم النساء.
* سجون النساء تتبع إدارات السجون المركزية إداريًّا وإشرافيًّا.
* وجود عدد من الأطفال مع أمهاتهم السجينات.
* لا تتوافر عناصر نسائية متخصّصة تتولّى إجراءات التحقيق مع المتّهمات من النساء.
* هناك عدد من السجينات في سجن تعز انتهت فترات حبسهنّ وما زلن في السجن على ذمّة دفع الديات المحكوم بها عليهن.
* عدد من السجينات في سجنَي تعز والحديدة باقيات على الرغم من إنتهاء فترات سجنهن وذلك نظرًا لرفض أسرهن استلامهن أو لعدم وجود مَن يستلمهن.
* سجن النساء في باجل هو عبارة عن غرفة واحدة في منزل إحدى النساء وهي التي تتولّى شؤون السجينات ولا يُعرف كيف يتم توفير الغذاء للسجينات المعدمات ومدى توفر الحماية الكافية لهن.

• سجون النساء في لبنان

إنّ الدراسات التي تتبع منهجًا علميًّا واضحًا والتي تقدّم معلومات موثوقة حول السجون في لبنان قليلة جدًّا وهي كما يلي:

* دراستان إجتماعيتان تركّزان على سجون الرجال. الدراسة الأولى أعدّتها الأخصائية في علم الإجتماع د. منى فيّاض بعنوان **السجن مجتمع برّي لا يرحم**، تسلّط فيها الضوء على أوضاع ومعاناة السجناء من خلال زيارتين قامت بهما لسجن بيروت للرجال العام 1995 والعام 1996 (بعد عشرة أشهر). ركّزت الاستمارة التي استخدمتها الباحثة على معرفة هويّة السجناء ووضع كلّ سجين الأسري والثقافي والمهني والاجتماعي. الدراسة الثانية قام بها الأخصائي بالعدالة الجنائية د. عمر نشّابه بعنوان **سجن رومية إن حكى** ونُشرت عام 2007. يسلّط الكاتب الضوء في بحثه على الظروف المعيشية الصعبة للسجناء من مختلف الخلفيات والأديان والطبقات الاجتماعية بناءً على المعلومات التي أدلى بها 27 سجينًا من نزلاء سجن رومية المركزي للرجال خلال مقابلات أجراها معهم على فترة 3 أشهر.

67 المصدر: **حالة السجون العربية** (المنظمة العربية للإصلاح الجنائي، 2005)، ص. 367

* دراسة إجتماعية عن سجون النساء في لبنان والخلفية الاجتماعية والمستوى التعليمي تعرض نتائج المسح الذي قام به معهد الدراسات النسائية في العالم العربي التابع للجامعة اللبنانية الأميركية العام 1999 في سجون النّساء الأربعة في لبنان: بعبدا (منطقة المتن) وبربر الخازن (بيروت) والقبّة (منطقة الشمال) وزحلة (منطقة البقاع)، بالتّعاون مع مؤسسة دار الأمل وبتمويل من "Mercy Corps International".[68]
* دراستان قانونيتان عن نظام السجون في لبنان. الدراسة الأولى قامت بها المحامية هلا حمزة ولقد نُشرت في تقرير المنظمة العربية للإصلاح الجنائي للعام 2005. تستعرض هذه الدراسة مضمون القوانين اللبنانية الخاصة بالسجناء وأوضاع السجناء مبيّنة النواحي التي يخالف فيها القانون المطبّق حاليًّا حقوق السجناء المعترف بها في القوانين الدولية. الدراسة الثانية قام بها المحامي نعمة جمعة ولقد نُشرت في تقرير المنظمة العربية للإصلاح الجنائي للعام 2006 وهي أيضًا تبيّن أوجه عدم احترام حقوق السجناء في لبنان في القانون ولا سيّما نظام السجون.

في ظل عدم توافر دراسة حديثة عن أوضاع سجون النساء في لبنان، قرّر معهد الدراسات النسائية في العالم العربي التابع للجامعة اللبنانية الأميركية العام 2010، أن يقوم بمسح جديد لسجون النساء الأربعة في لبنان. إنّ الهدف من هذا المسح هو تبيان نواحي الثّبات و/أو التّقهقر و/أو التحسّن في أوضاع السجينات في لبنان ومقارنة البيانات مع نتائج المسح الذي أجراه المعهد في سجون النساء الأربعة في لبنان العام 1999، ولا سيّما أنّ الجمعيات غير الحكومية قامت بعدد من المشاريع بالتعاون مع فرع السّجون في قيادة الدرك والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي ووزارة الدّاخلية في لبنان خلال الفترة التي تفصل بين المسحَين.

المنهجية التي إتّبعها معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، التابع للجامعة اللبنانية الأميركية للقيام بالدراسة التقييمية العام 2010، هي على الشكل التالي: بدأ المعهد بالعودة إلى الإستمارات التي استخدمها في المسح الذي أجراه العام 1999. جرت مراجعة الإستمارات وتحديثها. بعد ذلك قام المعهد بتقييم الإستمارات، أي إجراء دراسة تجريبية (pilot study)، ليتأكّد له أنّ الأسئلة المطروحة تؤدّي إلى التزوّد بالمعلومات التي تسمح بالقيام بدراسة للمقارنة مع تلك التي سبقتها العام 1999. بعد إجراء التعديلات الضرورية، باشر المعهد الدراسة من خلال القيام بزيارات إلى السجون الأربعة، وإجراء مقابلات مع كل من المديرات وآمري السجون والسجينات، خلال الفترة الممتدّة بين شهري أيار وآب 2010، وذلك بعد الحصول على إذنٍ من المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي.

إنّ القسم الأخير من هذا الفصل، حول أوضاع السجينات في العالم العربي، يعرض نتائج المسح الذي قام به معهد الدراسات النسائية في العالم العربي العام 2010، في

68 جرى جمع المعلومات خلال شهرَي شباط وأيار 1999

كل سجون النساء في لبنان وعددها أربعة، مسلّطًا الضوء على نتائج مسح العام 1999، وذلك بهدف الكشف عن أوجه التحسّن و/أو عدمه على صعيد البيئة والظروف المعيشية للسجينات في لبنان.

أ- البيئة والأحوال المعيشية

تشير نتائج المسح الذي أجراه معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، التابع للجامعة اللبنانية الأميركية العام 1999، فيما يتعلّق بأوضاع الأبنية والغرف داخل سجون النساء، إلى معاناة السّجينات الاكتظاظ بسبب ضيق الغرف وعدم تأمين سبل التدفئة والتبريد والتهوئة والإضاءة السليمة والأسرّة للنوم. كما تبيّن من المسح أنّه عند حلول نهاية القرن العشرين، كانت السجينات في بعض السّجون في لبنان، لا يزلن محرومات من سبل المحافظة على النظافة الشخصيّة، ومن الحقّ بالتريّض والتغذية السليمة والرعاية الصحّية، و/أو الاتصال بالعالم الخارجي والاختلاء بذويهن وأفراد أسرهنّ خلال أوقات الزيارات.

أمّا نتائج المسح الذي أجراه معهد الدراسات النسائية في العالم العربي في الجامعة اللبنانيّة الأميركية العام 2010، في سجون النساء الأربعة في لبنان، فهي تشير إلى حدوث تحسّن ملحوظ على صعيد البيئة والأحوال المعيشيّة، بفضل جهود وزارة الداخلية وفرع السّجون في قيادة الدرك المسؤولة مباشرة عن السجون ومؤسّسات غير حكومية، لا سيّما الحركة الاجتماعية وكاريتاس لبنان ودار الأمل والمرشديّة العامّة للسجون والمرشديّة العامّة الانجيلية ومؤسّسة الوليد بن طلال الإنسانية ومؤسسة الصفدي ومعهد الدراسات النسائية في العالم العربي. لقد استطاعت هذه المؤسّسات أن تلبّي جزءًا يسيرًا ومهمًّا من الحاجات الكثيرة والملحّة للسجينات، بفضل تمويل جهات دولية ومحلية وبعض السفارات الأجنبية ولا سيما السفارة الإيطالية والسفارة الكندية. في الوقت ذاته تشير النتائج إلى أنّه لا يزال هنالك حاجة إلى تحسين البيئة في جميع سجون النساء في لبنان.[69]

1- البناء وتجهيزات الغرف

فيما يلي وصف مفصّل عن الموقع وأوضاع الأبنية وغرف السجون وأماكن إعداد الطعام وتقديم الرعاية الصحّيّة وأماكن الاستحمام وغرف الغسيل والمواجهة وسبل الاتصال بالعالم الخارجي.

69 تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة مراعاة شروط معيّنة في تشييد السجون بعيدًا عن المدن والأماكن السكنية المكتظّة، وضرورة اتصال أجزاء السجن بعضها بالبعض الآخر لتسهيل ضبط الأمن واتّخاذ التدابير اللازمة والسريعة لإعادة النظام في حال الإخلال به. ولقد إتخذ مجلس الوزراء حديثًا قرارًا يقضي بإنشاء سجون مركزية جديدة في لبنان

الموقع:

بحسب المسح الذي أجري العام 1999، كان سجن النساء المركزي في بيروت (سجن بربر الخازن) وسجن طرابلس جزءًا من ثكنة تابعة لقوى الأمن الداخلي. أمّا سجن بعبدا فقد كان جزءًا من مستشفى بعبدا الحكومي. بينما كان سجن زحلة طبقة أرضيّة في بناءٍ سكنيّ مدنيّ مؤلّف من طبقتين.

عند إجراء المسح العام 2010، تبيّن أنّ موقع كلّ من سجن طرابلس وسجن بعبدا لم يتغيّر. أمّا سجن بربر الخازن، مع أنّه ما زال داخل الثكنة نفسها، فقد تمّ نقله العام 2008 إلى مبنى مقابل المبنى القديم هو أكثر تجهيزًا وتتوافر فيه شروط معيشية أحسن. أمّا سجن زحلة، فقد نُقل العام 2009 إلى قسم من المبنى المخصّص للمستشفى الحكومي في زحلة المعروف بمستشفى المُعَلّقة.

غرف السجن والتجهيزات:

لقد أظهرت نتائج المسح الذي أجري العام 1999، أنّ سجون النساء الأربعة في لبنان، غير مؤهلة لاستقبال السجينات، حيث كان الاكتظاظ يسود بسبب ضيق الغرف التي تراوحت مساحتها بين 5 X 4 م.م. أو 8 X 4 م.م. لقد وصل عدد السجينات في بعض الغرف إلى العشرين أو أكثر. كما تبيّن من المسح هذا أنّ سبل التهوئة والتدفئة والتبريد والإضاءة السليمة لم تكن مؤمّنة، وأنّه لم تتوافر في أي سجنٍ من سجون النساء، أسرّة للنوم ولا مقاعد للجلوس. كانت السجينات ينمن على ألواحٍ من الإسفنج تفرش على الأرض وعرض الواحد منها حوالي 90 سنتمترًا، وبعضهنّ كنّ يستخدمن حصيرًا خشنًا للنوم وللجلوس خلال النهار. أمّا فيما يخصّ طرق الحفاظ على النظافة الشخصية، فلم يكن في أيّ من السجون الأربعة مكان مخصّص للإستحمام. كما كانت السجينات تستخدمن للإستحمام المكان المخصّص للمرحاض. وفي أكثر الأوقات، لم يتوافر ماء ساخن.

ملاحظة

تجدر الإشارة إلى أنّه بعد الانتهاء من عملية جمع المعلومات المتعلّقة بالمسح خلال الفترة الممتدّة بين شهرَي أيار وآب 2010، قامت السفارة الإيطالية ودار الأمل بإعادة تأهيل سجن نساء زحلة على صعيد البناء والتجهيزات.

الغرف والأسرّة [70]:

أظهر المسح العام 2010، أنّه طرأ تحسّن ملموس في سجن بربر الخازن وبعبدا وطرابلس لناحية المساحة المخصّصة للسجينات. في كل من السجون الثلاثة أصبح عدد الأسرّة

70 المادة 86 من مرسوم تنظيم السجون 14310/49 حدّدت أنّ فرشة السجين يجب أن تشتمل على حصيرة أو بساط وفراش من قش ومخدّة وشرشف وغطاء ويحشى فراش القش والمخدة بـ 15 كلغ من القش أو العشب اليابس الذي يطهر كل شهر

والفرشات كافيًا ومساحة الغرف المخصّصة للسجينات هي حوالي 8 X 4 م.م. وفي سجن بربر الخازن توزّعت السجينات على 8 غرف تتّسع الواحدة منها لـ 10 سجينات. في طرابلس عدد الغرف 11 وتتّسع الواحدة منها لـ 12 سجينة. وفي سجن بعبدا هنالك غرفتان في الطبقة الأولى (السفلي) و3 غرف في الطبقة الثانية (العليا). تتّسع كل غرفة من غرف سجن بعبدا لـ 13 سجينة، إلاّ أنّه بحسب إدارة السجن، يصل بعض الأوقات عدد السجينات في الغرفة الواحدة إلى 18. أمّا بالنسبة إلى سجن زحلة، فما زالت الغرف المخصّصة للسجينات قليلة العدد وتفتقد إلى التجهيزات الضرورية للحفاظ على حقوق وصحّة السجينات. هنالك 4 غرف مخصّصة لنوم السجينات، مساحة 3 منها 3 x 4 م.م. تتّسع اثنان منهما لـ 8 سجينات بينما تتسع الغرفة الثالثة لـ 13 سجينة. أمّا مساحة الغرفة الرابعة فهي 6 x 4 م.م. وهي تتّسع لـ 20 سجينة. وعند إجراء المسح كانت غرف سجن زحلة كلّها مكتظّة فما زالت السجينات ينمنَ على ألواح من الإسفنج أو الحصير، وقد تضطر 3 سجينات أحيانًا إلى أن تتقاسم لوحَين من الإسفنج بسبب الاكتظاظ وعدم توافر العدد الكافي من ألواح الإسفنج. بعد إنتهاء المسح، أعيد تأهيل سجن زحلة خلال شهر أيلول 2010 على الشكل التالي. خصصت 3 من غرف السجن لنوم السجينات وجهّزت الغرف بألواح من الإسفنج بدلا من الأسرّة بسبب ضيق المساحة. بعد عملية التأهيل هذه أصبحت إحدى الغرف تتسع لـ 15 سجينة بينما تتسع كل من الغرفتين الأخريين لـ 11 سجينة.

التدفئة والتبريد:

فيما يخص سبل التدفئة والتبريد، لقد طرأ تحسّن من حيث توافر البطانيات والشراشف. يلحظ المسح الذي أجري العام 2010 وجود بطّانيات وشراشف متوفّرة في السجون الأربعة، وعددها كافٍ وذلك بفضل تبرّعات الجمعيات وغيرها من المؤسسات. ولكن الحال يختلف بالنسبة لتجهيزات التدفئة والتبريد الأخرى. ففي حين تمّ تزويد الغرف في سجون بربر الخازن وبعبدا وزحلة بمكيّف للتدفئة والتبريد، لا تزال الغرف في سجن طرابلس من دون مكيّفات بل يُعتمد على مروحة حائط كهربائية في كل غرفة.

أمّا فيما يتعلّق بإمكانية حفظ الطعام في البرّادات، فهنالك برّاد مشترك تستعمله كل السجينات في بربر الخازن وزحلة، وهناك برّاد صغير في كل غرف السجينات في سجنَي طرابلس وبعبدا، كما يوجد برّاد للماء في كل غرفة، وذلك بفضل جهود وتبرّعات الجمعيات المحلّية والدولية. وشملت عملية إعادة تأهيل سجن زحلة بعد إجراء المسح، خلال شهر أيلول 2010 تزويد السجينات ببرادين كبيرين لحفظ الطعام وبرّاد لتبريد وتسخين مياه الشرب في كل من غرف السجينات الثلاثة.

الإضاءة والتهوئة:

من الضروري أيضًا التنويه بالتحسّن الذي سجّل خلال مسح العام 2010، على صعيد الإضاءة والتهوئة في سجون بيروت وطرابلس وبعبدا، حيث أصبحت الإضاءة سليمة فيها، وتأمّنت التهوئة السليمة للغرف، من خلال تجهيزها بشفّاط كهربائي، كما جرى توسيع الشبابيك المسيّجة في بربر الخازن. أمّا في سجن زحلة، فقد كانت السجينات يعانين سوء الإنارة وكانت الشبابيك غير ملائمة للتهوئة السليمة، إلا أنّ الوضع تحسّن جدّا بفضل عملية إعادة التأهيل خلال شهر أيلول 2010 التي شهدها السجن بعد إجراء المسح.

المراحيض وأماكن الإستحمام والمياه الساخنة:

المراحيض ما تزال على حالها كما كانت العام 1999، أي أنّها غير صحّية وموجودة داخل الغرف. أمّا بالنسبة إلى أماكن الإستحمام، فهنالك بعض التحسينات حيث تمّ إنشاء كابينات للإستحمام (يتّسع كل واحد منها لشخص واحد) في الأروقة خارج الغرف. في بربر الخازن هنالك 8 كابينات للإستحمام وفي طرابلس هنالك 6 كابينات. أمّا في سجن زحلة وسجن بعبدا، فما زالت السجينات من دون كابينات للإستحمام، أي أنهنّ يستحممن في المكان المخصّص للمرحاض داخل الغرفة. أمّا فيما يتعلّق بالمياه الساخنة فقد أصبحت متوافرة في السجون الأربعة. ولكن لكل سجن نظامه فيما يتعلّق بالأوقات التي تتوافر فيها.

غسالات ونشافات:

لقد تمّ إنشاء غرف للغسيل في 3 من السجون هي بربر الخازن وبعبدا وطرابلس. هذه الغرف مجهّزة بغسّالاتين أو ثلاث ونشافة. أمّا في سجن زحلة، فقد كان هنالك مكان مخصّص للغسيل ولكن لم يكن يوجد إلا غسالة واحدة فقط. ولكن على أثر عملية إعادة تأهيل سجن زحلة التي جرت بعد القيام بالمسح العام 2010 خلال شهر أيلول، أصبح لدى السجينات في هذا السجن غسالتان أوتوماتيك ونشافتان، بالإضافة إلى الغسالة القديمة.

توضيب الأمتعة:

فيما يخص أماكن توضيب الأمتعة، عند إجراء المسح العام 2010، كان الوضع ما يزال على حاله منذ العام 1999 في سجني زحلة وطرابلس. أي كانت السجينات يوضّبن أمتعتهن في أكياس أو كراتين. أمّا في سجنَي بربر الخازن وبعبدا فهنالك خزانة أو إثنتان في كل غرفة تتشارك فيهما السجينات ممّا يسمح بتوضيب أفضل إلاّ أنها غير كافية. بعد إجراء المسح، أدت عملية إعادة تأهيل سجن زحلة خلال شهر أيلول 2010 إلى تحسين الوضع حيث أصبح هنالك عدّة خزانات في كل غرفة، مما يسمح للسجينات بتوضيب أغراضهنّ بشكلٍ أفضل.

تجهيزات أخرى:

مع حلول العام 2010 كانت كل غرفة من غرف السجينات في السجون الأربعة قد زوّدت بجهاز تلفزيون. هذا تحسّن ضروري من أجل تأمين جزء من حاجة السجينات إلى الاتصال بالعالم الخارجي، وهو أمر كان مفقودًا كلّيًّا خلال المسح العام 1999.

2- الطعام والغذاء السليم

مكان تحضير وتناول الطعام:

أشار المسح الذي أجري العام 1999، في سجون النساء الأربعة، إلى عدم وجود أماكن مخصّصة لإعداد الطعام وتناوله. كانت السجون الأربعة تفتقر إلى مطبخ يسدّ هذه الحاجة وكانت السجينات يتّكلن على نظام "الأرونة" أي الطعام الذي تؤمّنه إدارة السجون، وكان في معظم الوقت يأتي بكمّيات غير كافية لكلّ السجينات ويفتقر إلى المكوّنات المغذّية. هذا الحال كان يدفع أغلبية السجينات إلى الاتكال على الطعام الذي كانت تؤمّنه أسرهنّ. إلاّ أنّه بسبب عدم توافر بزّاد يومذاك، كانت السجينات غير قادرات على حفظ أي من الطعام لفترة طويلة. أي أنّهن كنّ يضطررنّ إلى رمي بعض هذه الأطعمة، وانتظار مدّة طويلة قبل الحصول على غيرها، إذ إنّه في كثير من الحالات، كانت الفترة الزمنية بين زيارة وأخرى من أفراد أسرهنّ تطول بسبب بُعد المسافة بين مكان سكن الأسرة والسجن. وفي كثير من الحالات يمضي بين الزيارة والأخرى شهر أو أكثر، وينتهي الأمر بالسجينة بالإكتفاء بوجبة طعام واحدة خلال النهار لفترة قد تتجاوز بضعة أسابيع.

أمّا المسح الذي أجري العام 2010، فلقد بيّن أنّ تقدّمًا حصل في سجون النساء على صعيد توافر مكان مخصّص للطبخ والمواد الغذائية. فخلال السنوات العشر التي فصلت المسح الأول عن المسح الثاني، تمّ تخصيص غرفة متواضعة لتُستخدم كمطبخ في سجون بربر الخازن وطرابلس وبعبدا. ولقد تم إستحداث غرفة في سجن زحلة مخصّصة لتحضير الطعام وتمّ تزويدها بالأدوات اللازمة بعد إنتهاء مسح العام 2010 على أثر عملية إعادة تأهيل السجن. وقد تمّ تزويد مطبخ سجن بربر الخازن بفرني غاز. إلاّ أنّ التقدّم المحرز على صعيد إمكانية تحضير الطعام لم يكتمل بعد. الغرفة المخصصة لإعداد الطعام في سجن طرابلس تفتقر إلى التجهيزات لا سيّما فرن غاز وطناجر وصحون بلاستيك وغيرها من أدوات الطبخ وأدوات الطعام وهي بحاجة إلى إعادة تأهيل. كما أنّ التجهيزات الأساسية المذكورة مفقودة أيضًا في سجني بعبدا وبربر الخازن.

بالإضافة إلى ذلك يجب أن تولي إدارة السجن أهمّية بموقع المطبخ في السجن حيث يجب أن تتمتّع الغرفة المخصّصة له بنظام تهوئة مدروس يمنع انتشار رائحة الطعام عند الطهي

والتسخين إلى غرف النوم وجميع أقسام السجن. كما أنّ هنالك حاجة ماسّة للعمل على تخصيص غرفة مجاورة للمطبخ في كل سجن لتناول الطعام. وهذا لم يتأمن إلى الآن في أي من السجون الأربعة. لذا تضطر السجينات إلى أن يتناولن الوجبات داخل غرف النوم على الأرض أو في المطبخ. ففي سجن بربر الخازن تتناول السجينات الطعام بالتداور، حيث لا يتّسع المطبخ لأكثر من 4 سجينات في الوقت الواحد. والجدير بالذكر أنّ المطبخ غير مزوّد بعدد كافٍ من الطاولات والكراسي.

نوعية الطعام:

تبيّن من المسح الذي أجري العام 2010 أنّ إدارات السجون الأربعة كانت قد خطت خطوة كبيرة تجاه الإلتزام بنص القانون رقم 14310 الصادر العام 1949 الذي ينظّم السجون حتى اليوم، والذي يحدّد في المادة 77 مقادير ونوعية المواد الغذائية التي يجب أن تحصل عليها كل سجينة في اليوم الواحد والتي تتألف من خضار، لحم، دجاج، أجبان، ألبان. وتحظى السجينات بالوجبات الثلاث الأساسية وفقًا لجدول وجبات أسبوعي يحدّد الأصناف والكمّيات. وينظّم الجدول آمر السجن.

في سجن طرابلس تؤمّن إدارة السجن المواد الغذائية لإعداد الوجبات الثلاث وهي توزع مرّتين في اليوم حيث تكون اللحوم مطهوة مسبقًا، وتوزع المواد الناشفة نفسها على جميع السجينات. تقوم السجينات بإعداد الوجبات بعد إستلام الحصص وهنالك مراعاة لتقاليد الجنسيات المختلفة حيث تطهو السجينات من كل جنسية الطعام بطريقتهن الخاصة. كما أنّ مؤسسة دار الأمل تقوم بتأمين بعض المواد الضرورية لإعداد الوجبات الساخنة التي لا تؤمّن من إدارة السجن. في سجن بربر الخازن تسلّم "الأرونة" يوميًّا من سجن رومية وهي تتضمّن وجبات جاهزة للأكل، بالإضافة إلى الخضار الطازجة والفاكهة والمواد المساندة مثل الحلاوة واللبن والبيض. في هذا السجن، يخصّص يوم في الأسبوع يتألف فيه الطعام من الأرز والدجاج أو اللحم. وفي سجن بعبدا تؤمّن إدارة السجن المواد الغذائية أي الخضار والحبوب والفاكهة والأرز واللحوم والبيض مرّة في اليوم. تقوم إحدى السجينات بإعداد الطعام مداورة. كما أنّ مؤسسة دار الأمل تقوم بتأمين بعض المواد الضرورية لإعداد الوجبات الساخنة التي لا تؤمّن من إدارة السجن. أما سجن زحلة فيعتمد نظام "الأرونة" التي توزّع المواد الغذائية المطبوخة مرّة يوميًّا بالإضافة إلى الخضار والفاكهة والأجبان والألبان. ومنذ إعادة تأهيل السجن في أيلول 2010 واستحداث غرفة لتستخدم كمطبخ وتجهيزها، أصبح بإمكان السجينات في سجن زحلة إعداد الوجبات، وقد شرعنَ بذلك.

في الوقت عينهِ، كما ينص قانون تنظيم إدارة السجون، تسمح إدارات سجون النساء في لبنان بأن تؤمن أسر السجينات الطعام لهنّ بعد إخضاع كل وعاء وصنف للتفتيش.

والجدير بالذكر أيضًا، أنّ إدارة كل من السجون الأربعة تؤمّن قدر الإمكان غذاءاً إضافيًا للنساء الحوامل والمرضّعات والمسنّات إذا احتاج الأمر.

3- مرافق وتجهيزات أخرى داخل السجن

مكاتب الإدارة وغرف الحارسات:

في العام 1999 كان هنالك مساحة متواضعة مخصّصة لتشغلها إدارة السجن. ولكن هذه المساحة لم تكن تحتوي التجهيزات الضرورية لتأمين حسن الإدارة وحفظ الملفات. في سجون بربر الخازن وبعبدا وطرابلس كانت الحارسات يتشاركن غرفة واحدة وحمّام ومطبخ متواضع. وفي سجن زحلة لم يكن هنالك غرفة مخصصّة للحارسات.

في العام 2010، تبيّن خلال المسح أنّه كان هنالك بعض التغيير بالنسبة للتجهيزات، حيث تمّ تزويد مكاتب مديرات السجون بأثاث ولكن هذه المكاتب كانت ما تزال تفتقر إلى خزانات لحفظ الملفات في سجني طرابلس وبعبدا، مما قد يشكّل عائقًا أمام حفظ السجلات كما هو منصوص في المرسوم رقم 10480 الصادر في 1 تموز 1955. أمّا بالنسبة لغرف الحارسات، فقد بيّن المسح أنّه لم يطرأ أي تغيير و/أو تحسّن في أي من السجون. إلا أنّ الوضع تحسّن في سجن زحلة بعد إعادة تأهيله خلال شهر أيلول، أي بعد المسح، حيث تمّ تزويد مكتب المديرة بخزانة لحفظ الملفات وتمّ إستحداث غرفة للحارسات.

غرفة المعاينة الطبية وحفظ الأدوية:

بيّن مسح العام 1999 أنّه عند عيادة الطبيب السجن، كانت المعاينة تجري في غرفة من غرف الإدارة الشاغرة، ولم يكن هنالك مكان واحد مخصّص لحفظ الأدوية. أمّا مسح العام 2010 فلقد بيّن أنّ في سجون بربر الخازن وبعبدا وطرابلس غرفة مخصّصة لمعاينة السجينات من قبل الطبيب وداخل الغرفة مكان مخصّص لحفظ الأدوية. أما في سجن زحلة فلم يتم تخصيص غرفة للمعاينة الطبية وحفظ الأدوية إلا بعدما أعيد تأهيل السجن بعد المسح العام 2010.

غرفة للحضانة:

كشف مسح العام 2010 أنْ ليس هنالك غرفة مخصّصة للحضانة في أيّ من السجون الأربعة، وبيّن وجود رضيع في سجن بعبدا يشارك أمّه الغرفة وبقيّة السجينات، ورضيع آخر في سجن زحلة يبقى مع أمّه في غرفة السجينات وبينهنّ مدخّنات.

غرفة للمرشدة الاجتماعية:

بحسب مسح العام 1999، لم يكن هنالك غرفة مخصّصة للمرشدة الاجتماعية في أيٍّ من السجون الأربعة. إلا أنّ مسح العام 2010 بيّن أنّه قد تمّ إنشاء غرفة للمرشدة الإجتماعية المكلّفة من قبل الجمعيات في كل من سجن طرابلس وبعبدا. في سجن بربر الخازن تستخدم المرشدة الاجتماعية غرفة العزل كمكتب، وذلك بالتنسيق مع إدارة السجن، حيث أنّ الحركة الاجتماعية تُخلي المكتب في حال اضطرّت الإدارة إلى استعماله. وسجن زحلة ما زال يفتقر إلى مساحة يمكن أن تستعملها المرشدة الاجتماعية خلال تنفيذ برنامج أو مشروع ما داخل السجن.

مساحة للنزهة:

بحسب المسح الذي أجري العام ١٩٩٩، لم تكن تتوافر مساحة مخصّصة للتنزه في أيٍّ من السجون الأربعة.

أمّا مسح عام 2010 فلقد بيّن أنّ جهود بعض الجمعيات والمؤسسات أدّت إلى استحداث فسح مخصّصة لنزهة السجينات في السجون الأربعة في مساحة صغيرة جدًّا، أو على السطح كما هو الحال في سجن بعبدا. لذلك فهي لا تحقّق الهدف من النزهة ولا تسمح للسجينات بممارسة الرياضة والنشاطات.

غرف المواجهة وسبل الاتصال:

يشير المسح الذي أجري العام 1999، أنّه لم تتوافر غرف للمواجهة في كل سجون النساء حينها. وفي اليوم المخصّص للزيارات كانت تتمّ المواجهة عبر شبكٍ حديدي وكانت كل الأحاديث تتمّ بصوتٍ عالٍ إذ إنّه لم يكن هنالك أجهزة للتواصل الداخلي (Intercom). أي أنّ حقّ السجينات بالخلوة معٍ أفراد أسرتهنّ، لا سيّما الأولاد، لم يكن مؤمّنًا أبدًا.

أمّا مسح العام 2010، فلقد أظهر أنّه تمّ إنشاء غرف للمواجهة في السجون الأربعة بفضل مساعي بعض الجمعيات والمؤسسات وجهود إدارة السجن في سجن بربر الخازن. وفي العام 2006 قام معهد الدراسات النسائية في العالم العربي بالشراكة مع دار الأمل باستحداث غرفة مواجهة مجهّزة بعازل زجاجي وجهاز تواصل في سجن طرابلس. ولقد تمّ لاحقًا تجهيز هذه الغرف بعازل آمن وأجهزة التواصل الداخلي (Intercom) في سجني زحلة وبعبدا من قِبَل إدارة السجن وبفضل مساعي بعض الجمعيات التي أمّنت التجهيزات. أمّا في سجن بربر الخازن، فما يزال التواصل بين السجينة ومَن يزورها يجري عبر شبكٍ حديدي ممّا يمنع الخصوصية الفردية.

بالنسبة للقاء السجينة بأولادها، بينما خُصّصت غرفة لذلك في سجن طرابلس، ما زالت سجون بربر الخازن وبعبدا وزحلة تفتقر لمثل هذه الغرفة. حين يزور أولاد إحدى السجينات والدتهم في هذه السجون الثلاثة، يكون اللقاء في أغلب الأحيان في مكتب المديرة وبإذن مُسبق من النيابة العامة التمييزية.

بالنسبة إلى إمكانية إتصال السجينة بأفراد أسرتها أو المحامي أو فريق آخر هاتفيًّا، تمّ تجهيز سجنَي طرابلس وبعبدا بهاتف عمومي، ويسمح للسجينات بإجراء إتصالات وفقًا لنظام معيّن يسمح بإجراء الاتصالات، حيث يجب أخذ موافقة مسبقة من النيابة العامّة من خلال مديرة السجن وتقوم الحارسات بطلب الرقم ومهمّتها الاستماع إلى المكالمة بكاملها. في سجن بربر الخازن لا يوجد هاتف عمومي بعد، فالاتصال يجري عبر تلفون الفاكس في مكتب رئيس القلم الإداري المجاور لمكتب المديرة. أمّا في سجن زحلة فلم يتوافر حتى الآن هاتف عمومي. إذا احتاجت إحدى السجينات إجراء إتّصال عليها أن تحصل على الإذن المنصوص أعلاه كي تجري إتصالاً من الهاتف الموجود في مكتب المديرة، ويجري الإتصال وفقًا للنظام المتّبع في السجون الأخرى.

غرف التدريب المهني والأشغال:

حسب مسح العام 1999، لم يكن هنالك غرف داخل أيّ من سجون النساء مخصّص للتدريب المهني و/أو الأشغال. كانت الدورات تُقام في غرف السجينات وكان من الصعب جدًّا تأمين المواد والأدوات الضرورية لإجراء أي تدريب.

أمّا مسح العام 2010، فقد أظهر أنّ تحسّنًا ملحوظًا طرأ على هذا الصعيد، حيث خصّصت غرفة أو غرفتان في كلّ من سجن بربر الخازن وطرابلس لإجراء دورات تدريبية، وخُصّصت غرفة صغيرة في سجن بعبدا لهذا الغرض. وفي سجن زحلة، تمّ تخصيص غرفة صغيرة للتدريب المهني من ضمن عملية إعادة التأهيل التي شهدها السجن بعد المسح خلال شهر أيلول.

غرف للعزل الإنفرادي:

في كل من السجون الأربعة هنالك غرفة ضيّقة، ومظلمة جدًّا، داخلها مرحاض لتلبي السجينة احتياجاتها الطبيعية، ولا تتوافر فيها التهوئة، وتُستخدم لعقاب السجينة التي تفتعل مشاكل أو تحاول الهرب؛ علمًا أنّ وجود مثل هذه الغرف مخالف لحقوق السجينات ولا سيّما تلك المنصوصة ضمن القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء والتي تشدّد: أولًا: "أن العقوبة الجسدية والعقوبة بالوضع في زنزانة مظلمة، وأية عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، محظورة كليا كعقوبات تأديبية" (المادة 31)؛ ثانيًا "أنه لا يجوز في أي حين

أن يعاقب السجين بالحبس المنفرد أو بتخفيض الطعام الذي يعطى له إلا بعد أن يكون الطبيب قد فحصه وشهد خطيا على أنه قادر على تحمل مثل هذه العقوبة" (المادة ٣٢).[٧١]

ب– معاملة السجينات: المحكومات والموقوفات

يشير المسح الذي أجري العام 2010، إلى أنّه لم يطرأ أي تغيير يُذكر منذ العام 1999، فيما يتعلّق بالمعاملة التي تلقاها السجينات من قِبل إدارة السجن التي تحرص على أن تتقيّد بالنظام الداخلي للسجون.

تعيين الغرف:

تعيّن المديرة الغرفة لكل سجينة عند وصولها إلى السجن وذلك حسب توافر المكان داخل الغرف، وفي بعض الأحيان حسب الجنسية أيضًا. كما أنّه إذا صادف وجوب تعيين سجينتين متّهمتين بالقضية ذاتها، يجري الفصل بينهما من خلال وضعهما في غرفتين مختلفتين.

من اللافت أنّه حتى تاريخ إجراء المسح العام 2010، لم يكن هنالك في أي من السجون الأربعة نظام فصل بين المحكومات والموقوفات، وبين السجينات من جنسيات أجنبية والسجينات من جنسيات عربية.

سجينات من جنسيات أجنبية أنهين مدّة الحكم!

من اللافت أنّه عند إجراء المسح العام 2010 كان عدد السجينات من جنسيات أجنبية اللواتي أنهين مدّة الحكم قد تجاوز الـ 40 إمرأة في سجن طرابلس، أغلبهن كن يخدمن في المنازل قبل إلقاء القبض عليهن، ممّا يؤثّر سلبًا أحيانًا في نظام تعيين الغرف المتّبع. ومعظم هؤلاء السجينات لا يزال في السجن مع أنّ فترة الحكم قد إنتهت لأنّه ليس من جهة تتبنّى القيام بالإجراءات القانونية لترحيلهنّ وتأمين رسوم إطلاق سراحهنّ وتأمين ثمن تذكرة العودة إلى الوطن. وفي الوقت عينه، ليس من الممكن أن يعدن حيث كنّ يعملن قبل السجن إمّا لأنّ ربّ /ربّة العمل يرفض ذلك و/أو لأنهنّ يخفن العودة هربًا من سوء المعاملة و/أو الإستغلال. المشكلة ذاتها موجودة في نظارة الأمن العام اللبناني حيث " ... أربع [من الزنزانات] للنساء، إحداها مخصّصة للسريلانكيات لكثرة عددهنّ من جهة، وخوفًا من احتكاكهنّ مع أخريات من جهة ثانية، وخصوصًا الاثيوبيات. وتتوزّع النساء على هذه الزنزانات على أساس "الحدّ من المشكلات المتوقّعة بينهن". ... [و] الزنزانات عبارة عن أقفاص حديد سوداء، أنشئت في وسط الممر، وبالتالي يستطيع المتجوّل أن يعاين السجناء داخلها من كل الجهات. ... الثياب تتدلّى من القضبان، فضلاً عن الأكياس وبعض المأكولات. ... يقضي السجناء والسجينات

71 للإطلاع على نص القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء مراجعة الموقع: http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b034.html

أوقاتهم بالتسامر مع نظرائهم والأكل والنوم على قطع اسفنج رقيقة. وأصحاب الحظّ بينهم ممّن استطاعوا الانتشار عند أطراف الزنزانات، اتّخذوا من قضبانها مسندًا لظهورهم، على خلاف من كدّسهم الاكتظاظ في الوسط... "[72]

أمّا على صعيد الفصل بين القاصرات والسجينات الأخريات، على عكس الحال عند إجراء المسح العام 1999، لم يكن هنالك من قاصرات في أي من السجون الأربعة للنساء عند إجراء المسح العام 2010، ذلك لأنه إنطلاقا من المرسوم رقم 11859 الصادر في 11 شباط سنة 2004 (إنشاء معهد تأديب خاص بالسجينات القاصرات في مستشفى ضهر الباشق الحكومي) خُصّص لهنّ سجنٌ خاصٌّ في ضهر الباشق وهو يخضع بشكل مباشر لآمر سجن الأحداث في رومية وتديره الحارسات.

الممنوعات:

فور دخول السجينة يتم تبليغها نظام السّجن والإجراءات العقابية في حال مخالفة أي من القوانين، لا سيّما التّورّط بأي من الممنوعات. والممنوعات هي نفسها في السجون الأربعة: التمرّد، العصيان، الاعتداء على السّجينات و/أو الحارسات، قلّة الأدب والدّخول في عراك مع السّجينات الأخريات، الشتائم، الضرب، اقتناء أدوات حادّة مثل المقصّات وأدوات مصنوعة من الحديد، التنقّل بين الغرف، النّوم بجنب سجينة أخرى.

كما هو ممنوع على السجينات الاحتفاظ بأموالهن الخاصة و/أو المجوهرات وكل الممتلكات الثمينة. فهذه تُحفظ في خزنة للأمانات ويدوّن كل المداخيل والمصروف في سجلّ خاصّ تحتفظ به إدارة السجن.

الإجراءات العقابية:

إنّ الإجراءات العقابية أيضًا تتشابه في كل من السجون الأربعة وهي كما يلي: العزل الإنفرادي، منع الخروج من الغرفة، منع السجينة عن الأمور التي تحب ممارستها، سحب حق المواجهة، الحرمان من حقّ النّزهة، التهديد بفتح التحقيقات، الحرمان من الإعانات، منع التدخين، والنقل من سجن إلى سجن آخر.

حرّية التحرّك داخل السّجن:

إنّ حرّية السجينة فيما يخص التنقّل بين الغرف محدودة جدًّا، حيث أنه مسموحٌ فقط في أوقات معيّنة من النهار وبحسب نظام يختلف من سجنٍ إلى آخر. مثلاً قد يُسمح التنقّل

72 المصدر: مقالة بعنوان **عسكريون وموقوفون تحت جسر إلياس الهراوي ... زيارة مشروطة إلى سجن الأمن العام اللبناني ورصد معاناة سكان "تحت الأرض"** (رضا، ف. 7 مايو 2010)، ص. 9. http://www.daralhayat.com/internationalarticle/138-437

من غرفة إلى أخرى داخل السجن فقط في أوقات تناول الطعام و/أو في وقت النزهة، ويمنع فيما عدا ذلك. قد تسمح إدارة السجن للسجينات بالتنقّل خلال فترة معيّنة من النهار لزيارة بعضهنّ البعض، ويمنعن عن ذلك في الأوقات الباقية.

المراقبة:

تعتمد المديرة في كل من سجون بربر الخازن وبعبدا وزحلة وطرابلس على الحارسات وعلى بعض السجينات من أجل مراقبة ما يجري داخل الغرف وسائر مرافق السجن. تعيّن المديرة إحدى السجينات وتوكل إليها هذه المهمّة. أمّا في سجن طرابلس فقد وُضع جهاز مراقبة (كاميرا) في الأروقة موصولة بجهاز وشاشة في مكتب المديرة.

الرعاية الطبّية والمتابعة الصحّية:

يتم توافر بعض الأدوية، وخصوصًا للأمراض المزمنة، مثل السكّري والضّغط والرّبو والقلب، بعد تلقّي التّقرير ووصفة الطّبيب الطبّية المكلّف من قِبَل فرع الصّحة في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي. ويقوم الأهل والجمعيات أيضًا بتأمين ما لم يتوافر من أدوية حسب طلب مديرة السجن.

هنالك متابعة صحّية بحسب توافر الإمكانات. في سجن بربرالخازن طبيب مكلّف بمعاينة السجينات وهو يداوم بشكل منظّم ويُستدعى عند الضرورة وفي الحالات الطارئة. في سجن طرابلس، تجري المتابعة الصحية بشكل مستمر (هنالك مركز طبي في الثكنة) ويزور الطبيب السجن بشكل دوري أسبوعيًا للإطلاع على أوضاع السجينات. أمّا في سجني زحلة وبعبدا، فقد تمرّ فترة من الزمن من دون أن تخضع السجينة لمعاينة طبّية. هنالك طبيب مكلّف من قِبَل قوى الأمن الداخلي ولكنه لا يداوم بشكل منتظم. ولكن في كل السجون ممرّضة للمتابعة الصحّية. وفي حال عانت إحدى السجينات عارضًا صحّيًا مفاجئًا، تلجأ إدارة السجن إلى استدعاء الطبيب المكلّف. وفي حال ضرورة النقل إلى المستشفى يُستدعى الإسعاف التابع لمستشفى حكومي.

في حال إصابة إحدى السجينات بمرض و/أو إلتهابات تحتاج إلى علاجات مستمرة و/أو طويلة الأمد، يجري نقل السجينة المريضة إلى المستشفى لتلقي العلاج إذا أوصى تقرير الطبيب المختص والطبيب المسؤول عن السجن بذلك. وإذا لم يكن هذا هو الحال، أي لم يُطلب نقل المريضة إلى المستشفى، تحظى بالعلاج داخل السجن تحت إشراف الممرضة وطبيب السجن.

في ما يخص منع انتشار الأمراض المعدية هنالك إجراء خاص بحالات مرض فيروس نقص المناعة المكتسبة (HIV/AIDS). يقتضي هذا الإجراء فحص كل سجينة عند وصولها

إلى السجن لتأكيد أنها لا تحمل المرض. إذا إتّضح أنّ أحداهنّ حاملة للفيروس، يجري تبليغ المركز الطبّي والمديرية العامة للأمن الداخلي وتخضع لفحص ثانٍ لتتأكد النتيجة الأولى. إذا ثبتت إصابة سجينة بهذا المرض يجري عزلها في إحدىً غرفً السجن. تبقى السجينة الحاملة للفيروس معزولة طيلة فترة تلقّي العلاج وذلك تحت إشراف طبيب السجن والممرّضة.

في حال كانت سجينة ما مصابة بأحد الأمراض المتناقلة جنسيًّا، يجري إعلام السجينات الأخريات، لا سيّما اللّواتي يشاركنها الغرفة، ويطلب منهنّ أخذ الحيطة وتفادي استعمال أدوات الحفاظ على النظافة الشخصية الخاصّة بالسجينة المريضة، ولا سيّما المناشف والثياب الداخلية.

فيما يخص المعاملة الخاصّة التي هي حقّ للسجينات المسنّات والحوامل والمرضعات، تعاني السجينات في لبنان عدم توافر متابعة دقيقة ومستمرّة لهنّ. تقتصر المعاملة الخاصة التي يحظينَ بها على الحصول على السرير السفلي في حال كانت الأسرّة فوق بعضها البعض وإعفائهنّ من واجبات تنظيف الغرف وتأمين وجبات طعام إضافية لهنّ.

في حالة الحوامل تحرص إدارة السجن في كل من سجون النساء الأربعة على تسهيل عمليّة الولادة في مستشفى تابع لقوى الأمن الداخلي، ويُسمح لاحقًا للسجينة بإبقاء المولود/ة معها في الغرفة وذلك حتّى بلوغه/ها سنّ الشهرين. وقد أظهر المسح الذي أجري العام 2010، وجود 5 نساء حاملات في سجن طرابلس.

أمّا بالنسبة لتعيين أماكن مخصّصة للتدخين، فهذا ليس متوافرًا في أي من السجون الأربعة. يُسمح للسجينات بتدخين كمّية غير محدّدة طوال النهار حتى في الغرف، ما عدا خلال ساعات اللّيل المخصّصة للنّوم. و بالتالي فإنّ السجينات غير المدخّنات والمسنّات والحوامل يتعرّضن لمخاطر التدخين كالمدخّنات بشكل مستمر.

العلاجات النفسية:

في سجون بعبدا وطرابلس وزحلة تتأمّن العلاجات النفسية عند الحاجة بعد إستشارة طبيب السجن. ولكن في الوقت عينه هذا قد يتعذّر بسبب عدم توافر الموارد المالية الضرورية للتعاقد مع طبيب/ة أو معالج/ة نفسي/ة. أما في سجن بربر خازن فتؤمّن الحركة الإجتماعية ميسّرًا نفسيًّا (psychologist) لمتابعة ومراجعة السجينات وطبيبًا نفسيًّا (psychiatrist) يتابع الحالات بالتنسيق مع الميسّر النفسي، وذلك بالتنسيق أيضًا مع طبيب السجن، خصوصًا في حالات وصف الأدوية.

في حال عدم توافر الموارد واستحالة التعاقد مع طبيب/ة أو معالج/ة نفسي/ة تلجأ إدارة

السجن إلى طبيب/ة أو الممرّضة داخل السجن لتهدئة ومساعدة السجينات اللواتي يعانين من اضطرابات عصبية ونفسية ضمن الخبرة والعلاجات المتوافرة.

النشاطات الترفيهية :

يُسمح للسّجينات بمشاهدة مختلف البرامج التلفزيونية طوال النهار ويُسمح لهنّ بالخروج إلى فسحة مخصّصة للنّزهة حسب الجدول والنظام المتّبع في كل من السجون الأربعة. وما زالت جميع السجون تفتقر إلى برامج ترفيهية متخصّصة. كما أنّ السجون الأربعة ما زالت تفتقر إلى وجود مكتبة ومكان مخصّص للقراءة. حاليًّا هنالك فقط بعض الكتب الموضوعة على بعض الرفوف في ركن إحدى الغرف.

اللباس:

بالنسبة للملابس الخارجية، تشير المواد 82 وما يليها من مرسوم تنظيم السجون بوضوح إلى لباس المحكوم عليهن ووجوب استلامه يوم إبلاغهن الحكم النهائي. أما الواقع فهو غير ذلك، حيث أنّ إدارة السجن لا تؤمّن الملابس الخارجية، وبالتالي يُسمح للسّجينات بارتداء ما يُردنَ ممّا لديهن عند دخولهن السجن، شرط أن يكون محتشمًا وأن لا ينتعلْن أحذية برباط وكعوب وأن لا يرتدين الأحزمة، وذلك لأنها تشكّل خطرًا وكما قد تُستخدم لأذيّة السجينات.

حاجات أساسية غير مؤمّنة (1)

– إنّ الملابس الخارجية والداخلية والفوط الصحّية وغيرها من مستلزمات الحفاظ على النظافة غير مؤمّنة. وعلى إدارة السجن أن تسعى دائمًا إلى تأمين التبرّعات العينية أو المالية لتأمينها وتأمين حاجة السجينات.

ممارسة الشعائر الدينية:

يُسمح للسجينة بأن تمارس دينها، كما يُسمح لها بأن تتلقّى إرشادات دينية وروحية من قِبل المرشدين المسؤولين الموفدين من دار الفتوى والمجلس الشيعي الأعلى للسجينات من الطوائف المسلمة ومن المرشدية الكاثوليكية والإنجيلية للسجينات من الطوائف المسيحية، وذلك في الأيام والأوقات التي تحدّدها إدارة السجن.

الحفاظ على نظافة المكان:

إنّ تنظيف الغرف داخل السجون هو مهمّة السجينات وهنّ يقمنَ بذلك بالتداور، ويجري تنظيف الغرف يوميًّا.

حاجات أساسية غير مؤمّنة (2)

هنالك صعوبة في تأمين مواد التنظيف وغسل الثياب والمواد الأساسية للحفاظ على النظافة. تعمد إدارة كل من السجون الأربعة على تأمينها من خلال الجمعيات والمؤسسات.

تسخير السجينات للعمل كخَدَم:

لا يتم الطلب من السجينات العمل كخدم لدى المسؤولين الإداريين داخل السجن، ولكن قد تطلب إحدى السجينات من سجينة أخرى أو أكثر أن تخدمها و/أو تعمل لديها لقاء أجر ما، ولا سيّما من السجينات الأجنبيات اللواتي كنّ يعملن خدمًا قبل دخولهنّ السجن، ويتقاضين مقابل ذلك إمّا طعامًا أو لباسًا أو سجائر إلخ.. الأمر الذي يتناقض مع المادّة 89 فقرة 2 من مرسوم تنظيم السجون التي تنص على أنّه "لا يجوز لسجين ما أن يستخدم سجينًا آخر ليحلّ محلّه في تنظيف غرفه أو في الأمكنة العامة".

البرامج والدورات التدريبية والمهنية:

بيّن المسح الذي أجري العام 2010 أنّ الحركة الإجتماعية في سجن بربر الخازن تقوم بتنظيم دورات تدريبية تحدّد حسب الحاجة كل عام، من بينها دورات تطريز ودرزة صناعية وتزيين نسائي وإستخدام الحاسوب. وتطبّق بعض الجمعيات مثل هذه الدورات في سجني بربر الخازن وطرابلس. كما أنّ مؤسسة دار الأمل تنظّم دورات منتجة تقوم خلالها السجينات بأشغال مدرّة للدّخل في سجني طرابلس وبعبدا.

والجدير بالذكر أيضًا أنّ مؤسّسة دار الأمل تطبّق برنامجًا في سجني بعبدا وطرابلس تقوم من خلاله المرشدة الإجتماعية بتحضير السجينة التي أنهت مدّة حكمها لمواجهة المجتمع من جديد كي تشق طريقها في الحياة بعيداً عن الأسباب التي أدخلتها السجن أو تلك التي يمكن أن تؤدّي إلى سجنها من جديد. كما يقوم مركز ريستارت بمواكبة السجينات بعد خروجهنّ من السجن بعد إنتهاء مدّة حكمها من خلال تطبيق برنامج يمكّن السجينة من التأقلم مع المحيط الذي تستقر (أو تحاول أن تستقر) فيه، وتساندها في عملية الإنخراط مجدّداً في المجتمع.

ملاحظة

حتى تكون عملية تأهيل السجينات مكتملة، من الضروري أن يحظى الأخصائيون و/أو العناصر الأمنية الذين يحتكون مع السجينات بفرص تدريب من أجل تطوير مهاراتهم في مجال الإتصال والتواصل، حل النزاعات، فن التفاوض، حقوق السجناء، حقوق الإنسان بشكل عام. كما أنّه من الضروري أن تؤمن سبل رعاية العاملين داخل السجن لتفادي الإحتراق الوظيفي ولسلامة صحتهم النفسية وللحفاظ على نوعية وفعالية الخدمة.

• خلاصة

بشكل عام تتشابه معاناة السجينات إلى حدٍّ كبير في البلدان العربية فيما يتعلّق بالأوضاع المعيشية داخل السجون. ومن الواضح أيضًا أنّهنّ محرومات من حقوقهن الإنسانية الأساسية الكثيرة. وبالتالي من الضروري إتّخاذ تدابير سريعة من أجل تحسين أوضاع السجون بغية تحويل السجون إلى مراكز إصلاح وإعادة تأهيل وتحضير السجينات للإنخراط في المجتمع بعد إطلاق سراحهن. إنّ معظم سجون النساء في البلدان العربية كما هي اليوم، بعيدٌ جدًّا من هذا الهدف إذ إنّ حقوق السجينات بالرعاية الصحّية والطبّية والغذاء السليم والنظافة والتهوئة والتريّض والمعاملة الحسنة والتعلّم، غير محترمة بدرجات متفاوتة من قِبَل الجهات المشرفة على السجون.

كما تجدر الإشارة إلى أوجه التحسّن التي طرأت على صعيد البيئة والأحوال المعيشيّة في سجون النساء في لبنان خلال السنوات العشر التي فصلت المسحين اللذين قام بهما معهد الدراسات النسائية في العالم العربي في الجامعة اللبنانية الأميركية (بين العامين 1999 و2010). هذا التطور لم يكن ليحصل لولا جهود وزارة الداخلية وفرع السّجون في قيادة الدرك المسؤولة مباشرة عن السجون وتمويل جهات دولية ومحلية وبعض السفارات الأجنبية المشاريع التي خطّطت لها ونفّذتها مؤسّسات غير حكومية والتي ساهمت في تلبية جزءٍ مهم (مع أنه بسيط) من حاجات السجينات.

• المراجع

يرتكز هذا الفصل من الدليل على تقارير أصدرتها جمعيات محلية ودولية عن أوضاع السجون ومعاملة المساجين والسجينات في البلدان العربية بين العامين 1999 و2010، ولا سيّما المصادر التالية:

أبو رجَيلي، ن. (2008، 8 آب). سجن النساء في زحلة إلى المستشفى. **الأخبار**. تمّ تحميل هذه المقالة من الموقع: www.al-akhbar.com/ar/node/86847

المنظمة العربية لحقوق الإنسان. (2009). **حقوق الإنسان في الوطن العربي: التقرير السنوي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان. (2008). **حقوق الإنسان في الوطن العربي: التقرير السنوي**. القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان. (2007). **حقوق الإنسان في الوطن العربي: التقرير السنوي**. القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

المنظمة العربية للإصلاح الجنائي. (2008). **النساء فى السجون المصرية 2007–2008**. تمّ تحميل هذا الملف من الموقع: www.aproarab.org/Down/Reports_Publications/Reports_Publications12.doc

المنظمة العربية للإصلاح الجنائي. (2007). **حالة السجون العربية: تقرير المنظمة العربية للإصلاح الجنائى 2006 حول أوضاع السجون والسجناء فى بعض الدول العربية**. تمّ تحميل هذا الملف من الموقع: www.aproarab.org/modules.php?name=Reports_Publications

المنظمة العربية للإصلاح الجنائي. (2006). **حالة السجون العربية: تقرير المنظمة العربية للإصلاح الجنائي 2005 حول أوضاع السجون والسجناء فى بعض الدول العربية**. تمّ تحميل هذا الملف من الموقع: www.aproarab.org/modules.php?name=Reports_Publications

المنظمة العربية للإصلاح الجنائي. (2005). **حالة السجون العربية: تقرير المنظمة العربية للإصلاح الجنائي 2004 حول أوضاع السجون والسجناء فى بعض الدول العربية**. تمّ تحميل هذا الملف من الموقع: www.aproarab.org/modules.php?name=Reports_Publications

جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء. (1999). **انتهاكات حقوق النساء داخل أماكن الاحتجاز**. تمّ تحميل هذا الملف من الموقع: www.hrcap.org/artical.php?id=137&cat_id=100

جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء. **الاحتجاز والمحتجزين فى مصر**. (2006). تم تحميل هذا الملف من الموقع: www.hrcap.org/artical.php?id=449&cat_id=114

فيّاض، م. (1999). **السجن مجتمع برّي**. بيروت: دار النهار للنشر.

رضا، ف. (2010، 7 مايو). عسكريون وموقوفون تحت جسر إلياس الهراوي ... زيارة مشروطة إلى سجن الأمن العام اللبناني ورصد معاناة سكان "تحت الأرض". **جريدة الحياة** (النسخة الالكترونية). تحميل هذا الملف من الموقع: www.daralhayat.com/internationalarticle/138437

لجنة الصليب الأحمر الدولية. (2009). **التقرير السنوي لعام 2008** [باللغة الانكليزية]. جنيف : لجنة الصليب الأحمر الدولية.

مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في الولايات المتحدة الأميركية. (2010). **التقارير القطرية حول الممارسات التي تتعلّق بحقوق الإنسان لعام 2009** [باللغة الانكليزية]. تمّ تحميل هذا الملف من الموقع: www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2009/index.htm

مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في الولايات المتحدة الأميركية. (2009). **التقارير القطرية حول الممارسات التي تتعلق بحقوق الإنسان لعام 2008** [باللغة الانكليزية]. تمّ تحميل هذا الملف من الموقع: www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2008/index.htm

منظمة العفو الدولية. (2008). **تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2007: حالة حقوق الإنسان في العالم**. تمّ تحميل هذا الملف من الموقع: report2009.amnesty.org/ar

هلالي، ش. (غير مؤرّخ). **واقع السجون العربية: بين التشريعات الداخلية والمواثيق الدولية**. تمّ تحميل هذا الملف من موقع مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء: www.hrcap.org/new/A_Reports/report29/report.htm

هيومن رايتس واتش. (2010). **تقرير حقوق الإنسان لعام 2010: أحداث العام 2009** [باللغة الانكليزية]. تمّ تحميل هذا الملف من الموقع: www.hrw.org/world-report-2010

هيومن رايتس واتش. (2009). **تقرير حقوق الإنسان لعام 2009: أحداث العام 2008** [باللغة الانكليزية]. تمّ تحميل هذا الملف من الموقع: www.hrw.org/world-report-2009

هيومن رايتس واتش. (2008). **التعذيب والإفلات من العقاب في السجون الأردنية**. تمّ تحميل هذا الملف من الموقع: 0-08/02/www.hrw.org/ar/reports/2010